ونقول ما قام غير زيد بالرفع على الفاعلية وما رايت غير
زيد بالنصب على المفعولية وما مررت بغير زيد فجر غير الا
وليس الاستثناء حينئذ معربا واعلم ان غير تخالف الا في
خمسة مواضع احدها صحة وقوع الجملة بعد الا ولا يقع بعد
غير فتقول ما اتاني احد الا زيد خير منه وما جاءني زيد
الا يضحك ولا تقول ما اتاني من احد غير زيد خير منه
ولا غير يضحك لان غير تختص بالاضافة الى المفرد فلا
تضاف الى الجملة والثاني ان غيرا يوصف بها حيث
لا يتصور الاستثناء والا ليست كذلك تقول عندي درهم
غير جيد ولا تقول الا جيد والثالث ان الا اذا كانت
مع ما بعدها صفة لم تجز حذف الموصوف واقامتها مقامه
فتقول قام القوم الا زيد ولو قلت قام الا زيد لم تجز
بخلاف غير تقول قام غير زيد لما تقول قام القوم غير
زيد والرابع انك اذا عطفت على الاسم الذي بعد الا لم
يجز الا اللفظ فتقول قام الا زيد او عمرا وما قام القوم
الا زيد وعمرو ولا تجوز جر عمرو على ما اعاه غير اذ يصح قام
القوم غير زيد وما قام القوم غير زيد واذا عطفت
على الاسم الواقع بعد غير كان لك وجهان الحمل على اللفظ
نحو ما اتاني احد غير زيد وعمرا والحمل على لفظ زيد والحمل
على المعنى نحو ما اتاني احد غير زيد وعمرو برفع عمرو ولان
المعنى ما اتاني احد الا زيد وعمرو وهو من باب الحمل على المعنى
الذي يقول فيه النحويون الحمل على التوهم فان قلت
قال في التسهيل واعتبار المعنى في المعطوف على المستثنى
بها اي بغير وبالا جايز انتهى قلت قال ابن عقيل هذا
مذهب ضعيف والصحيح المنع فان قلت هل هذا من باب

العطف

العطف على المحل قلت قال المرادي وظاهر كلام سيبويه ان ذلك
عطف على الموضع وذهب الشلوبين الى ان ذلك من باب التوهم
لا من باب العطف على المحل وقال الدماميني قلت ظاهر
قول المصنف اعتبار المعنى يدل على ان السلك من باب
عطف التوهم لا من باب العطف على المحل لا سيما وقد قرن
بذلك فيها اعتبار المعنى بعد المستثنى بالا فهذه لا يتصور
فيها العطف على الموضع والخامس انك اذا افرغت العامل
لما بعد الا على ان يكون مفعولا له صح نصبه بخلاف غير
فانه لا بد من جره فتقول ما جئتك الا اتقاء الخير بنصب
وغير اتقاء الخير ولا تحذف اللام لان من شرط المفعول
له ان يكون مصدرا وغير هو ليس مصدرا قال ابن
هشام في شرح اللمحة واختلف في نصب غير حيث نصب
في غير تقريع فقال ابن خروف انتصب بما قبلها على الاستثنا
كما انتصب الاسم الذي بعد الا وجعل ذلك دليلا على ان
النصب في قام القوم الا زيدا ليس بالا لان الا قد عدمت
مع غير مع وجود النصب وقال الفارسي على المحال وفيها
معنى الاستثنا وهي حال من المستثنى منه وصح ذلك لان
غيرا لا تتعرف بالاضافة وقيل على التشبيه بظرف المكان
والجامع بينهما الابهام انتهى وما قاله الفارسي اختاره ابن
مالك تبعا لجماعة واعلم ان غيرا اسم يدل على ذات باعتبار معنى
المغايرة لمولك مغاير والاصل فيه ان يكون صفة واستعماله
لذلك تارة تكون باعتبار المغايرة في الذات نحو مررت برجل
غير زيد وتارة باعتبار المغايرة في الصفة وان كانت الذات
واحدة كقولهم دخلت بوجه غير الوجه الذي خرجت به
ولا يخفى ان المستثنى هو المغاير لما قبل اداة الاستثنا نفيا